

صحيح، فقال: لا، فقال: ميز لي الصحيح من غيره، فصنف له الصغرى التي هي أحد الكتب الستة أو الخمسة أهـ. كلامه بلفظه.

وفي الجزء الأول من حاشية السندي على سنن النسائي ما نصه: وبالجملة فإطلاق اسم الصحيح على كتاب النسائي الصغير وهو المشهور المقروء شائع وهو مبني على تسمية الحسن صحيحاً والضعيف نادر جداً وملحق بالحسن إذا لم يوجد في الباب غيره، وهو أقوى عند المصنف وأبي داود من رأي الرجال - والله تعالى أعلم - أهـ. منه بلفظه.

قلت: نقل ابن السبكي في الطبقات عن والده تقي الدين وشيخه الحافظ الذهبي أن النسائي أحفظ من مسلم أهـ.

وفي الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي ما نصه: والحديث إذا كان في أحد الصحيحين أو في أحد الكتب الستة لم يعز إلى غيره أهـ. كلام السيوطي بلفظه.

ومثله في الجزء السابع من شرح الزرقاني للمواهب عازياً للحافظ مغلطي. وفي المقدمة في التاريخ لقاضي القضاة عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الأشبيلي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة في الكلام على علم الحديث ما نصه: والموطأ والصحيحان وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، هي المسانيد المشهورة في الملة وهي أمهات كتب الحديث فإنها وإن تعددت طرقها ترجع إلى هذه في الأغلب أهـ. كلام ابن خلدون بلفظه.

قلت: ربما حكم صاحب الإبرام على الحديث بالضعف لكون بعض رواته - الذين جازوا القنطرة - تكلم فيه بعض الحفاظ ووثقه بعضهم ويكفي في رد ما صنع زيادة على ما تقدم قوله في كتابه المسمى بقمع أهل الزيغ والإلحاد ونصه: والعبرة في التجريح بالاتفاق وأما نفس الجرح فقل أن يسلم منه راو، ولو الزهري ومالكاً. أهـ. كلامه بلفظه.